مشروع "مجالات"- سلسلة ندوات عبر الأنترنت

مذكرة مفاهيمية

الهجرة والتنقل في سياق كوفيد-19

أطلق مشروع "مجالات"، في ماي 2020، سلسلة من الندوات عبر الأنترنت والتي ستستمر حتى نهاية شتنبر؛ وستغطي 6 مجالات موضوعاتية في إطار 3 دورات. وتشمل هذه المجالات الحكامة، ودولة الحق والقانون، والتنمية الاقتصادية، والحوار الاجتماعي، والهجرة، والتنقل، والأمن، ومحاربة العنف، والعدالة المناخية، بالإضافة إلى الشباب كموضوع ذي طبيعة عرضانية. وتختلف أهداف الندوات الافتراضية حسب كل دورة. فقد تناولت الدورة الأولى موضوع التفكير في تأثير أزمة كوفيد-19 في المنطقة الأورومتوسطية ومدى الاستجابة للتوصيات التي تم تقديمها خلال سلسلة أنشطة مشروع "مجالات" خلال 2019. وركزت الدورة الثانية على تعزيز القدرات من أجل تعميق معرفة المجتمع المدني بشأن سياسات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة. وأخيرًا، ستعقد السلسلة الثالثة من الندوات الافتراضية، والتي ستقام على مدار شهر شتنبر، بهدف مناقشة تأثير الأزمة على المجالات الموضوعاتية وتوصيات مبادرة "مجالات"، بحضور ممثلي الاتحاد الاوروبي.

الهجرة والتنقل - النقاط الرئيسية المنبثقة عن المناقشات:

فيما يتعلق بمجال موضوع الهجرة والتنقل، عُقدت الندوة الأولى عبر الأنترنت في 29 ماي 2020، بينما عُقدت الثانية في 23 يونيو. ومن أجل تسهيل العمل والمناقشات حول هذا الموضوع، تم تحديد مدخلين أساسيين للنقاش : ألا وهما الحماية الاجتماعية، وحقوق المهاجرين؛ ثم مشاركة المجتمع المدني في المناقشات الثنائية. وتلخص الفقرات التالية نتائج الندوة الافتراضية التي نظمت مع ممثلي منظمات المجتمع المدني من منطقة الجوار الجنوبي.

نظرًا للوضع القانوني للمهاجرين وأسرهم، فإنهم يتعرضون بشكل خاص للوصم والتمييز وبالتالي فهم أكثر هشاشة إزاء الأزمة الصحية الحالية. إذ غالبًا ما يواجهون عراقيل في الحصول على الرعاية الصحية، لا سيما بسبب الحواجز اللغوية والثقافية والاقتصادية. زد على ذلك، أنهم يفتقرون أحيانًا إلى الوصول إلى المعلومات الأساسية. وغالبًا ما يكون لدى المهاجرين مستوى مختلف من المعلومات عن بقية السكان. لذلك، يجب إدماجهم على أوسع نطاق في الحملات الإعلامية للسلطات المحلية والإقليمية والوطنية. كما يضاف إلى هذا الوضع أن منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الهجرة مقيدة حاليًا في عملها بسبب حالة الطوارئ التي تم فرضها. لذلك من الصعب للغاية إبداء ملاحظات ميدانية والتحقق من احترام حقوق المهاجرين الصحية بالإضافة إلى ولوجهم الملائم إلى المرافق الصحية.

 وبما أن غالبية المهاجرين يعملون في القطاع غير المهيكل، فقد فقدوا وظائفهم بسبب الجائحة، مما يجعل يزيد من صعوبة قبول ملفات تسوية أوضاعهم الإدارية. وقد نوقشت قضية الحق في التعليم فيما يتعلق بأطفال المهاجرين الذين يواجهون عقبات إضافية في التعليم عن بُعد حيث يجب أن يكون لديهم اتصال جيد بالإنترنت وأن يتوفرون على أدوات تقنية متطورة حتى يتمكنوا من متابعة دروسهم عبر الإنترنت. وفيما يتعلق باحتجاز المهاجرين، عبر المشاركون عن قلقهم بشأن الظروف الصحية في مراكز الاحتفاظ بالأجانب حيث إنها تعرف اكتظاظا ونقصا في النظافة. إضافة إلى ذلك، أثيرت مسألة عدم الاهتمام بحالة المهاجرين ذوي الاحتياجات الخاصة والمهاجرات. ويمثل نقص الإحصاءات الخاصة بهذه الفئات مصدر قلق للمشاركين، لا سيما وأن المهاجرين يواجهون أشكالًا عديدة من التمييز.

 وقد تمت الإشارة إلى مبادرات منظمات المجتمع المدني والنقابات العاملة في مجال عمل المهاجرين، وخصوصا تلك المتعلقة بالترافع، والمساعدات الإنسانية، ومساهمتها في إنشاء شبكة أمان اجتماعي في ظل خطر التدهور السريع لظروف معيشية هذه الفئة في المنطقة. ومع ذلك، فقد تم التأكيد على عدم كفاية تلك المبادرات في مواجهة حالة الطوارئ الإنسانية التي يعاني منها هؤلاء المهاجرين ويبدو أن العمل على نطاق مختلف قد أصبح ضروريًا.

بالإضافة إلى ذلك، تم الترحيب ببعض الجهود التي تبذلها مختلف الحكومات (على سبيل المثال: المغربية والتونسية) مثل تلك المتعلقة بتمديد إقامة المهاجرين تلقائيًا حتى نهاية الأزمة الصحية. ومع ذلك، فإن هذه التدابير المشجعة مؤقتة وقد اتخذت لأسباب صحية واقتصادية ولا تنبع من مسؤولية حقيقية تجاه هؤلاء السكان على المدى الطويل. إن الدعوات إلى تسوية أوضاع المهاجرين التي ترفعها النقابات وجمعيات المجتمع المدني في العديد من البلدان يتم إغراقها في إجراءات إدارية ثقيلة ومتعسفة، نابعة من منطق الاستعجال أكثر من كونها نتاج إرادة سياسية لتسوية أوضاع هؤلاء الأشخاص.

بالإضافة إلى ذلك، تم انتقد المشاركون النزعة الأحادية في صنع القرار بذريعة حالة الطوارئ، وأعربوا عن تخوفهم من استمرار السياسة نفسها لما بعد جائحة كوفيد-19، مبرزين أنه سيكون للحد من دور الشركاء تأثير سلبي على السياسات المعتمدة في مجال الهجرة.

وخلال الندوات الافتراضية المشار إليها، تم تسليط الضوء على التشابه القائم في بلدان جنوب ضفة المتوسط وشماله على مستوى الوضع الهش للمهاجرين، وكذا مطالب المجتمع المدني وتفاعله مع هذا السياق. وفي هذا الصدد، تم أيضا عرض وتحليل الأجوبة السياسية التي قدمها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لتعاطي مع هذه الأزمة الصحية. ويشار في هذا المضمار، أن الاتحاد الأوروبي منح مساعدات مالية لعدد من البلدان الضعيفة اقتصاديًا وبالتالي الأكثر هشاشة حيال الوضع الحالي مثل اليونان[[1]](#footnote-1)، والأردن ولبنان وتركيا[[2]](#footnote-2)، وسوريا وفلسطين والمغرب[[3]](#footnote-3).

بالإضافة إلى ذلك ، جاءت الرسالة الواردة من المفوضية الأوروبية بتاريخ 16 أبريل بشأن إجراءات اللجوء ومراكز الاحتجاز لتسهيل إجراءات طلبات اللجوء من خلال التنصيص على تدابير لا تتقيد بالمواعيد النهائية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات. كما نصت على استخدام بنيات بديلة عن مراكز الاحتجاز[[4]](#footnote-4).

فيما يتعلق بتفاعل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: فقد أعلنت إيطاليا والبرتغال عن إجراءات لتسوية أوضاع المهاجرين من خلال تبني نهج يصب في مصلحة السوق الاقتصادية وليس لصالح حماية حقوق العمال المهاجرين[[5]](#footnote-5). ومن ناحية أخرى، هناك دول استغلت الوضع من أجل التمكن من اتخاذ تدابير قمعية. وجدير بالذكر أن الهجرة لم تتوقف مع ظهور الوباء. وهذه الحقيقة تنطبق بشكل خاص على الساحل الليبي حيث تنضاف النزاعات إلى الأزمة الصحية الحالية. وفي الأشهر الأخيرة، غادر أكثر من 1000 شخص ساحل طرابلس. وفي الوقت نفسه، أغلقت إيطاليا ومالطا حدودهما ونفذت مالطا تدابير إعادة قسرية غير قانونية إلى ليبيا.

 **خاتمة:**

لقد أدى الوباء وتداعياته إلى تفاقم ظواهر كانت موجودة أصلا. وتبقى مخاطر الانعكاس السلبي للجائحة على الحقوق مخاطر هائلة جدا. إذ إن تدابير الطوارئ التي تتخذها الدول لا تأخذ في الاعتبار حقوق المهاجرين وتفتقر لمقاربة متعددة الجوانب. وتعتبر الدول تدبير حالة الطوارئ الصحية والاقتصادية أولويتها، دون أن تراعي في ذلك الهشاشة وعدم الاستقرار الذي يعيشه المهاجرون. ويواجه المهاجرون العديد من العقبات والعوائق بشكل يومي. وعلى الرغم من جهود منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية، إلا أن وضع هؤلاء المهاجرين لا يزال هشًا للغاية. ويجب معالجة هذه العقبات سياسياً وبكل مسؤولية على المستوى الإقليمي. وقد سلطت هذه الأزمة بشكل خاص الضوء على ضرورة إعادة النظر في القطاع العام وفي منظومات الحماية الاجتماعية والأنظمة الصحية في المنطقة.

يبقى التفاعل الأوروبي مع هذه الأزمة الإنسانية متباينا، كما أن المقاربة التي تبنتها المفوضية الأوروبية لا تتماشى مع مطالب المجتمع المدني. وقد استغلت بعض الدول الأعضاء الوضع لفرض مزيد من التدابير القمعية والمتشددة. ويتعلق الأمر بتوجه باعث عل القلق، وقد يشكل انتكاسة في ما يتصل بحقوق المهاجرين.

وأخيرا، تم طرح السؤال حول إمكانية الشروع بعد مباردة "مجالات" في وضع الأسس مواصلة العمل في اتجاه كل من المفوضية الأوروبية والدول.

 **توصيات:**

تمثل أحد أهداف الندوة الافتراضية في مراجعة وتحيين التوصيات المقدمة في منتدى المجتمع المدني في بروكسيل 2019 بالإضافة إلى صياغة توصيات جديدة للاتحاد الأوروبي بشأن قضية التنقل والهجرة.

**تم قبول التوصيات التالية من قبل المشاركين خلال الندوة الافتراضية:**

*الحماية الاجتماعية وحقوق المهاجرين*

* إطلاق حملات إعلامية تستهدف المهاجرين لتعريفهم بحقوقهم الصحية وكذلك الإجراءات التي تتخذها السلطات في ضوء الوضع الصحي الراهن.
* تزويد الأطفال المهاجرين بالمعدات التقنية التي يحتاجونها للاستفادة من إجراءات التعليم المنزلي التي وضعتها السلطات الوطنية في الاتحاد الأوروبي في الأشهر الأخيرة
* ربط المساعدات المالية المقدمة لدول الجوار الجنوبي في أعقاب انتشار الجائحة باحترام حقوق الاجئين وطالبي اللجوء.

*إشراك المجتمع المدني في المناقشات الثنائية*

* تشجيع الدول الأعضاء على تسهيل إجراءات تسوية أوضاع طالبي اللجوء حتى يحصلوا على تصريح عمل ويتوقفوا عن العمل في القطاع غير المهيكل
* توفير المزيد من الأموال لصيانة مخيمات اللاجئين من أجل تحسين مستوى الصرف الصحي وتجنب اكتظاظ المراكز.
* تشجيع الدول الأعضاء على تكثيف جهود محاربة "الأخبار الكاذبة" وحملات التضليل التي تهدف إلى تحميل المهاجرين مسؤولية انتشار الفيروس

**التوصيات المنبثقة عن منتدى بروكسل للمجتمع المدني 2019:**

***الحماية الاجتماعية وحقوق المهاجرين***

* تنفيذ المبادئ التوجيهية للميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (CRMW).
* ومع ذلك، فإن مراجعة الاتفاق العالمي بشأن الهجرة (ميثاق مراكش) ضرورية على اعتبار أنها تشكل تراجعا مقارنة مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (CRMW). المعتمدة سنة 1990. وينطبق هذا بشكل خاص على حقوق المرأة وظروف الاحتفاظ بالمهاجرين وإمكانية رفض الدول تطبيق تدابير معينة.
* في مجال الحماية الاجتماعية ومكافحة استغلال العمال المهاجرين: إنشاء آليات على مستوى الاتحاد الأوروبي لمراقبة وحماية العمال الموسميين العاملين في أوروبا والمنطقة.
* إعمال اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ولا سيما الاتفاقية رقم 143 بشأن حقوق العمال المهاجرين. بالإضافة إلى ذلك، مراجعة التزام الاتحاد الأوروبي باتفاقيات المناخ وتنفيذها الفعال (ضمان حقوق متساوية للمهاجرين واللاجئين والمواطنين، وضمان تجديد الإقامة وتعديل معايير السياسات التنظيمية استثنائي).

***إشراك المجتمع المدني في المناقشات الثنائية***

* دعم برامج التعاون التي تستهدف: أ) وسائل الإعلام المجتمعية البديلة والتقليدية في الجنوب وأوروبا لتغيير التصورات والتمثلات حول الهجرة. ب) برامج ثقافية تعزز تنقل الشباب والفنانين وغيرهم.
* إعادة إطلاق الحوارات الثلاثية الأورو-متوسطية بين الاتحاد الأوروبي وحكومات الجوار الجنوبي والمجتمع المدني المستقل في المنطقة (بما في ذلك النقابات المستقلة).
* تشجيع الدول الأعضاء على عدم تجريم التضامن مع المهاجرين وإنقاذهم.
* إنشاء صندوق استئماني لحماية المهاجرين والنازحين يرتكز على سائل سريعة ومتكاملة ومرنة وقصيرة الأمد، وبالتالي يختلف عن المقاربة المعتمدة حاليا من لدن الصناديق القائمة مثل صندوق إفريقيا أو صندوق "مدد".
* توسيع البرامج التي تسهل تنقل الشباب في الجوار الجنوبي، وتعزيز قدرات الفئات المحرومة (مثل النساء وسكان القرى والأشخاص ذوي الإعاقة).
* الشروع في الحوار حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في تبسيط إجراءات التأشيرات لدخول الدول الأعضاء ، على سبيل المثال. إنشاء أساس قانوني للتعاون مع شركات معالجة التأشيرات.
* تقييم نتائج اتفاقيات التعاون في مجال الهجرة.
* دعم إنشاء لجنة إقليمية معنية بسياسات الهجرة ، تضم المجتمع المدني ، لمتابعة تنفيذ التوصيات المعتمدة في هذا المجال
1. <https://ec.europa.eu/echo/news/coronavirus-eu-channels-further-assistance-greece-protect-refugees-and-migrants_en> [↑](#footnote-ref-1)
2. <https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_20_998> [↑](#footnote-ref-2)
3. <https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/coronavirus_support_south.pdf> [↑](#footnote-ref-3)
4. <https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_20_666> [↑](#footnote-ref-4)
5. <https://www.thenewhumanitarian.org/feature/2020/05/25/Italy-coronavirus-migrant-labour> [↑](#footnote-ref-5)